

المقاول الرئيسي يبقى مسؤولاً أمام صاحب العمل. يجوز للمقاول أن يعهد بكل العمل أو بعضه إلى مقاول من الباطن ما لم يمنع النظام أو العقد أو طبيعة العمل أو كفاية المقاول الشخصية، ويبقى مسؤولاً أمام صاحب العمل. [1] ولا يكون لمقاول الباطن دعوى مباشرة على صاحب العمل إلا إذا حوّل المقاول الرئيسي الحق إليه. [1] وإذا طرأت ظروف استثنائية عامة يجوز طلب إعادة التوازن. [1] وفي الإمارات نص التعاقد من الباطن في قانون المعاملات المدنية النافذ قيد المراجعة، بلا رقم مادة. [2]

↗ نظام المعاملات المدنية: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>

↗ قانون المعاملات المدنية الإماراتي: <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>

عقد مقاوله من الباطن

بين المقاول الرئيسي ومقاول الباطن في دول الخليج. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين] واحذفوا ما لا ينطبق. هذه نقطة انطلاق، وتُراجع من محامٍ مرخّص في الدولة المعنية قبل الاستعمال.

البند (1): الأطراف والعقد الرئيسي

حُرر في [التاريخ] بين [المقاول الرئيسي]، سجل [●] («الرئيسي»)، و[مقاول الباطن]، سجل [●] («الباطن»). والعقد الرئيسي بين الرئيسي و[صاحب العمل / المالك] بتاريخ [●] بشأن [وصف العمل] («العقد الرئيسي»).

البند (2): نطاق عمل الباطن

ينفّذ الباطن [الجزء المعهود] وفق المواصفات [●] والجدول [●]. ويلتزم بشروط العقد الرئيسي التي تُحال صراحة في الملحق (1)، في حدود ما يجوز إفشاؤه.

البند (3): السعر والدفع

أتعاب الباطن [●] [شاملة / غير شاملة] ضريبة القيمة المضافة. والدفع: [●] على [إنجاز مرحلة / فاتورة شهرية]. ولا تُثبت نسبة ضريبة في هذا الملف.

البند (4): المدة والتسليم

يبدأ العمل في [التاريخ] وينتهي في [التاريخ]، أو عند [التسليم الابتدائي / الاستلام الابتدائي]. وتأخير الباطن يخضع للبند (8).

البند (5): الضمان والعيوب

يضمن الباطن العمل لمدة [●] من الاستلام. ويصلح العيب خلال [●] يوماً من الإخطار.

البند (6): عدم التعاقد من الباطن

لا يعهد الباطن بأي جزء من العمل إلى غيره إلا بموافقة كتابية من الرئيسي. ويبقى الباطن مسؤولاً عن من يعهد إليه.

البند (7): المسؤولية تجاه صاحب العمل

يقر الباطن بأن دعواه على صاحب العمل مباشرة لا تقوم إلا إذا حوّل الرئيسي الحق صراحة. ويلتزم الباطن بتعويض الرئيسي عن أضرار ناشئة عن إخلال الباطن أمام صاحب العمل، في حدود [●].

البند (8): التأخير والشرط الجزائي

عند تأخر الباطن يدفع [●] عن كل [يوم / أسبوع] تأخير، ما لم يثبت أن التأخير لسبب يرجع إلى الرئيسي أو إلى قوة القاهرة. وانظروا [الشرط الجزائي](#) قبل تثبيت مبلغ.

البند (9): القوة القاهرة والظروف الطارئة

القوة القاهرة وفق [القوة القاهرة](#). وإذا طرأت ظروف استثنائية عامة يجوز لأي طرف طلب إعادة التوازن وفق النظام النافذ. وانظروا [الظروف الطارئة](#).

البند (10): الإنهاء

يُنهى بإخطار كتابي مدته [●] يوماً، أو فوراً عند إخلال جوهري لم يُصحح خلال [●] يوماً، أو إذا انتهى العقد الرئيسي أو أُلغي.

البند (11): القانون والنزاع

يخضع لقوانين [●] ومحاكم [●]، أو [لالتحكيم](#) في [●].

البند (12): التوقيع

التوقيع: الرئيسي [●]، الباطن [●].

ملاحظات عن المملكة العربية السعودية

نظام المعاملات المدنية. [1]

البند	النص
التعاقد من الباطن	يجوز للمقاول أن يعهد بكل العمل أو بعضه إلى مقاول من الباطن ما لم يمنع النظام أو العقد أو طبيعة العمل أو كفاية المقاول الشخصية، ويبقى مسؤولاً أمام صاحب العمل (المادة الثالثة والسبعون بعد الأربعمئة). [1]
دعوى الباطن	لا يكون لمقاول الباطن دعوى مباشرة على صاحب العمل إلا إذا حوّل المقاول الرئيسي الحق إليه (المادة الرابعة والسبعون بعد الأربعمئة). [1]
الظروف الاستثنائية	إذا طرأت ظروف استثنائية عامة يجوز طلب إعادة التوازن (المادة الحادية والسبعون بعد الأربعمئة). [1]

ملاحظات عن الإمارات العربية المتحدة

المرسوم بقانون الاتحادي رقم (25) لسنة 2025، نافذ من 1 يونيو 2026. [2]

البند	النص
التعاقد من الباطن	قيد المراجعة. لا رقم مادة في هذا الملف. [2]

البحرين وقطر والكويت وسلطنة عُمان

- البحرين: قيد المراجعة. لا رقم مادة للتعاقد من الباطن في هذه الصفحة.
- قطر: قيد المراجعة. لا رقم مادة.
- الكويت: قيد المراجعة. لا رقم مادة.
- سلطنة عُمان: قيد المراجعة. لا رقم مادة للتعاقد من الباطن في هذه الجولة.

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخّص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخّص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخّصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-عقد-مقاوله-من-الباطن /ar/ qanu.ai/www.https:// · آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

[1] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>

[2] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية)
<https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>